



السادة/ البورصة المصرية

تحية طيبة وبعد،،،

الحاقاً لكتابنا الوارد لسيادتكم برقم ٢٤٥ المؤرخ ٢٠٢٢/١٠/٢

نتشرف أن نرفق لسيادتكم طيه تقريرى مراقب الحسابات الخارجى عن تقرير الشركة عن مدى التزامها بقواعد الحوكمة وكذا عن المركز المالى للشركة فى ٢٠٢٢/٦/٣٠ الوارد لنا بتاريخ

٠ ٢٠٢٢/١٠/٤

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ،،،

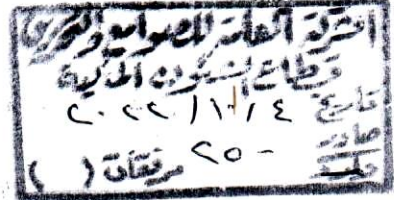
مسئول علاقات المستثمرين

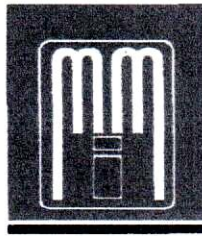
(محاسب / محمود سعيد محمود)

مسئول علاقات المستثمرين

(محاسب / زكريا محمد تونيق)

تحريرا فى : ٢٠٢٢/١٠/٤





تقرير مراقب الحسابات

إلى السادة / مساهمي الشركة العامة للصوامع والتخزين
"شركة مساهمة مصرية"

تقرير عن القوائم المالية

راجعنا القوائم المالية المرفقة للشركة العامة للصوامع والتخزين "شركة مساهمة مصرية" والمتمثلة في المركز المالي في ٣٠ يونية ٢٠٢٢ وكذا قوائم الدخل والدخل الشامل والتغير في حقوق الملكية والتدفقات النقدية عن السنة المالية المنتهية في ذلك التاريخ وملخص للسياسات المحاسبية الهامة وغيرها من الإيضاحات.

مسئولية الإدارة عن القوائم المالية

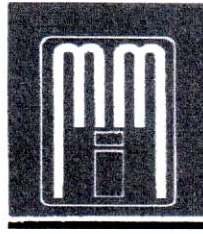
هذه القوائم المالية مسنولة إدارة الشركة، فالإدارة مسنولة عن إعداد وعرض القوائم المالية عرضاً عادلاً وواضحاً وفقاً لمعايير المحاسبة المصرية وفي ضوء القوانين المصرية السارية، وتتضمن مسؤولية الإدارة تصميم وتنفيذ والحفاظ على رقابة داخلية ذات صلة بإعداد وعرض قوائم مالية عرضاً عادلاً وواضحاً خالية من أية تحريفات هامة ومؤثرة سواء ناتجة عن الغش أو الخطأ، كما تتضمن هذه المسؤولية اختيار السياسات المحاسبية الملائمة وتطبيقها وعمل التقديرات المحاسبية الملائمة للظروف.

مسئولية مراقب الحسابات

وتتخصص مسنوليتنا في إبداء الرأي على هذه القوائم في ضوء مراجعتنا لها، وقد تمت مراجعتنا وفقاً لمعايير المراجعة المصرية وفي ضوء القوانين المصرية السارية. وتتطلب هذه المعايير تخطيط وأداء المراجعة للحصول على تأكيد مناسب بأن القوائم المالية خالية من أية أخطاء هامة ومؤثرة.

وتتضمن أعمال المراجعة أداء إجراءات للحصول على أدلة مراجعة بشأن القسّم والإفصاحات في القوائم المالية وتعتمد الإجراءات التي تم اختيارها على الحكم الشخصي للمراقب ويشمل ذلك تقييم مخاطر التحريف الهام والمؤثر في القوائم المالية سواء الناتج عن الغش أو الخطأ. ولدي تقييم هذه المخاطر يضع المراقب في اعتباره الرقابة الداخلية ذات الصلة بقيام المنشأة بإعداد القوائم المالية والعرض العادل والواضح لها وذلك لتصميم إجراءات مراجعة مناسبة للظروف ولكن ليس بغرض إبداء رأي على كفاءة الرقابة الداخلية في المنشأة. وتشمل عملية المراجعة أيضاً تقييم مدي ملائمة السياسات المحاسبية والتقديرات المحاسبية الهامة التي أعدت بمعرفة الإدارة وكذا سلامة العرض الذي قدمت به القوائم المالية.

وإننا نري أن أدلة المراجعة التي قمنا بالحصول عليها كافية ومناسبة وتعد أساساً مناسباً لإبداء رأينا على القوائم المالية.

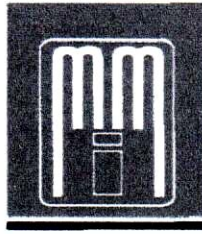


أساس إبداء رأي متحفظ

- (١) لم تمكنا إدارة الشركة من مراجعة وتقييم البرنامج المحاسبي المستخدم في إثبات المعاملات المالية الخاصة بقطاعات الشركة المختلفة للتأكد من صحة وسلامة المخرجات والتحقق من وجود فصل في الواجبات والصلاحيات لمستخدمي البرنامج وأثر ذلك على اكتشاف الأخطاء (سواء المتعمدة أو غير المتعمدة) لوجود انحرافات تتعلق بنظام تشغيل البرنامج ونوصي بضرورة موافقتنا بمخرجات البرنامج في صورة جداول إكسيل لإجراء الاختبارات اللازمة لمراجعة البرنامج.
- (٢) كذلك عدم وجود وسائل تواصل إلكتروني بين كلاً من الإدارة العامة والفروع لتسهيل نقل البيانات والمستندات وعلى سبيل المثال وليس الحصر عدم وجود إيميل خاص بالشركة أو بالإدارة المالية يمكن التواصل من خلاله.
- (٣) لم نواف بالمستندات المؤيدة لبعض إضافات الأصول الثابتة بإجمالي مبلغ ١٦,٦٢٠ مليون جنيه مصري وبياناتها كما يلي:
 - مبلغ ٦,٣٧٥ مليون جنيه مصري عبارة عن مبلغ ٤,٤٩٨ مليون جنيه مصري قيمة تجهيز الصومعة المعدنية بمجمع السلام بالعامرية ومبلغ ٨٨٢ ألف جنيه مصري الصومعة المعدنية بميناء دمياط بالإضافة إلى مبلغ ٩٩٥ ألف جنيه مصري قيمة عدد ٣ ميزان بسكول لتشغيل الصومعتين.
 - مبلغ ١٠,٢٤٥ مليون جنيه مصري قيمة الأعمال الإستثمارية الخاصة بعملية إنشاء نظام إطفاء حريق تلقائي لعدد (١٠) مخازن بيورسعيد وعدد ٧ عدادات كهربائية لنفس المخازن بالإضافة لقيمة المستخلص الجاري رقم (٨) بتاريخ ٥ مارس ٢٠٢٠.
 - (٤) تبين لنا تضمن مشروعات تحت التنفيذ أرصدة متوقفة بمبلغ ٣٧٨ ألف جنيه مصري عبارة عن مشروع إعادة تأهيل وتطوير الصوامع (إمبابة - دمياط - رصيف ٨٤ ، ٨٥ بالإسكندرية - سفاجا).
 - (٥) تبين لنا عدم قيام إدارة الشركة بتطبيق متطلبات معيار المحاسبة المصري رقم (١٨) "الاستثمارات في شركات شقيقة" فيما يتعلق بتطبيق طريقة حقوق الملكية بالنسبة للاستثمارات المالية في شركات شقيقة بمبلغ ١٤,٨٠٩ مليون جنيه مصري إستثمارات في شركة وادي الملوك للطحن والصناعات الملحقة بنسبة ٢١٪ من رأس مال الشركة المستثمر فيها.
 - (٦) تبين لنا عدم قيام إدارة الشركة بإعادة تقييم الأدوات المالية في حقوق الملكية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل وفقاً لمتطلبات معيار المحاسبة المصري رقم (٤٧) "الأدوات المالية" على الأصول المالية والبالغ رصيدها الدفئري ١٣٩ ألف جنيه مصري (إستثمارات في الشركة المتحدة للإسكان والتعمير) في ٣٠ يونية ٢٠٢٢ ولم تتمكن من القيام بإجراءات بديلة للتحقق من صحة تقييم أرصدة تلك الأدوات المالية في ذلك التاريخ.



- (٧) لم تقم إدارة الشركة بإعداد دراسة للخسائر الانتمائية المتوقعة وفقاً لمتطلبات معيار المحاسبة المصري رقم (٤٧) "الأدوات المالية" على الأصول المالية والبالغ إجمالي أرصدها الدفترية ١,٦٠٢ مليار جنيه مصري في ٣٠ يونيو ٢٠٢٢ ولم تتمكن من القيام بإجراءات بديلة للتحقق من صحة تقييم أرصدة تلك الأدوات المالية في ذلك التاريخ.
- (٨) لم نوافق من إدارة الشركة ببيان بالمخزون الراكذ وبطيء الحركة على مستوي مخازن الشركة بجميع الفروع مما أدى لعدم تحققنا من مدى كفاية انخفاض قيمة المخزون المخصص من إجمالي قيمة المخزون بمبلغ ٤٢٥ ألف جنيه مصري.
- (٩) تبين لنا أنه لم يتم المطابقة مع هيئة السلع التموينية في ٣٠ يونيو ٢٠٢٢ علي أرصدها الظاهرة ضمن الحسابات الدائنة والمتوقعة منذ عدة أعوام وتتمثل في مبيعات ذرة نحو ٢,٢٥٣ مليون جنيه مصري ، الحسابات المدينة بمبلغ ٥٢,٣٢٨ مليون جنيه مصري يخص تسويق أقماح محلية موسم ٢٠١٥ علماً بأنه تم إقفال حسابات المطاحن الخاصة بها ومبلغ ١٣,٢٩٠ مليون جنيه مصري يظهر ضمن حساب العملاء وذلك عن منظومة الأقماع الحرة والذي ظهر نتيجة خصم المبالغ المعلاة لمطاحن القطاع الخاص منذ سنوات من حساب هيئة السلع التموينية بعد المطابقة التي تمت بين الشركة وممثلي تلك المطاحن الأمر الذي يعنى عدم وجود مديونية مستحقة للهيئة تحت هذا المسمى.
- (١٠) تبين لنا توقف أرصدة بعض العملاء بلغ ما أمكن حصره منها في ٣٠ يونيو ٢٠٢٢ مبلغ ٦,٤٧٣ مليون جنيه مصري (عملاء إيجارات - قطاع الإسكندرية) مبلغ ١,٤٤٤ مليون جنيه مصري (قطاع القاهرة) ، مبلغ ١٣,٠٧٣ مليون جنيه مصري (قطاع الإسكندرية) يجب العمل على اتخاذ الإجراءات اللازمة لتحصيل تلك المبالغ المستحقة للشركة أو اتخاذ الإجراءات القانونية اتجاه هؤلاء العملاء حفاظاً على أموال الشركة.
- (١١) لم تقم إدارة الشركة بتطبيق المعالجة المحاسبية بالنسبة للمؤجر على إيجار الوحدات وفقاً لمتطلبات معيار المحاسبة المصري (٤٩) "عقود الإيجار" - ولم تتمكن عن طريق الإجراءات البديلة من التحقق من صحة واكتمال إيرادات الإيجارات التي تم تسجيلها على قائمة الدخل بمبلغ ٥,١٤٥ مليون جنيه مصري عن السنة المالية المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠٢٢.



(١٢) لم نوافق بالمصادقات لبعض أرصدة البنوك مما أدى لعدم تحققنا من صحة تلك الأرصدة ونذكرها فيما يلي:

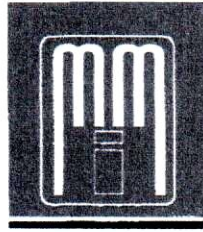
القطاع	الرصيد (جنيه مصري)	بيان
الإدارة العامة	٣ ٢٩١ ٢١٠	البنك القطري الوطني الأهلي
الإدارة العامة	٤ ٦٦٢ ٦٦٧	البنك التجاري الدولي
الإدارة العامة	٤٨ ٧١٧ ٩٢٣	البنك العربي الأفريقي
الإدارة العامة	١٩ ٢٧٤	البنك العربي الأفريقي - يورو
الإدارة العامة	٢ ٥٥٢ ٥٧٢	البنك الأهلي المصري
الإدارة العامة	٣ ٦٢٢ ٩٢٣	مصرف أبو ظبي الإسلامي - ح ٣٩
الإدارة العامة	٢٨٤ ٤٦٧	مصرف أبو ظبي الإسلامي - دولار
الإدارة العامة	١٢ ٨٣٢	مصرف أبو ظبي الإسلامي - يورو
القاهرة	٤٩ ٥٤٧ ٢٦٢	البنك الأهلي (السواح)
	١١٢ ٧١١ ١٣٠	إجمالي أرصدة الحسابات الجارية بالبنوك
الإدارة العامة	١ ٤٠٠ ٠٠٠	ودائع البنك القطري الوطني الأهلي
الإدارة العامة	٣٤ ٧٠٠ ٠٠٠	ودائع البنك العربي الإفريقي
الإدارة العامة	٢٢ ٤٩٦ ٦٤٠	ودائع مصرف أبو ظبي الإسلامي - دولار
الإدارة العامة	٣ ٧٢٥ ٠٠٠	ودائع مصرف أبو ظبي الإسلامي - مصري
	٦٢ ٣٢١ ٦٤٠	إجمالي أرصدة الودائع بالبنوك
	١٧٥ ٠٣٢ ٧٧٠	الإجمالي

الرأي المتحفظ

وفيما عدا تأثير كافة التسويات المحتملة والتي كان من الممكن تحديد ضرورتها إذا تمكنا من تحقيق ما ورد بالفقرات السابقة على القوائم المالية فمن رأينا أن القوائم المالية تعبر بعدالة ووضوح في جميع جوانبها الهامة عن المركز المالي للشركة العامة للصوامع والتخزين "شركة مساهمة مصرية" في ٣٠ يونيو ٢٠٢٢ وعن أدائها المالي وتدفقاتها النقدية عن السنة المالية المنتهية في ذلك التاريخ وذلك طبقاً لمعايير المحاسبة المصرية وفي ضوء القوانين واللوائح المصرية ذات العلاقة.

مع عدم اعتبار ذلك تحفظاً

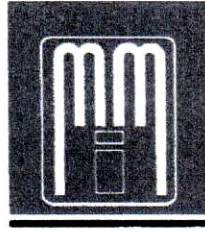
(١) نوصي بتدعيم نظم الرقابة الداخلية على مستوى جميع الأنشطة بما يحقق كفاءة الأداء وسلامة التصرفات مع دراسة التأمين على البضائع المنقولة على سيارات الشركة ضد الحوادث والسرقة وخيانة الأمانة وكذلك دراسة القيم المؤمن بها دورياً بما يتناسب مع الأسس التأمينية المعمول بها بالشركة.



(٢) تبين لنا عدم إحكام الرقابة على أصول الشركة وممتلكاتها لذلك نوصي بضرورة العمل على تكويد الأصول الثابتة والعمل على تطبيق برنامج حسابات خاص بالأصول الثابتة ويتم ربطه ببرنامج للحسابات العامة وكذلك ضرورة إمساك سجل منفصل لتسجيل الأصول التي يتم تكهينها لحين التصرف فيها وذلك لإحكام الرقابة عليها.

(٣) تبين لنا عدم الإلتزام بمتطلبات معيار المحاسبة المصري رقم (١٠) "الأصول الثابتة واهلاكاتها" فيما يتعلق بتسجيل الأصول الثابتة بالسجلات بشكل تفصيلي مما يصعب معه عند حدوث إحلال وتجديد إستبعاد الجزء من الأصل الذي يتم استبعاده، وأيضاً مما يكون له الأثر في إمكانية المطابقة بين الجرد الفعلي والسجلات، علماً بأن بعض السجلات غير مكتملة التسجيل، وكذلك فيما يتعلق بعرض قيمة الأصول المهلكة دفترياً، ونذكر منها على سبيل المثال:

- تم تسجيل بند آلات ومعدات بقيمة إجمالية دون وجود تحليل لهذه الأصول / مجموعة آلات صومعة شبرا بمبلغ ١٥,٢٢٩ مليون جنيه مصري - قطاع القاهرة.
- تم تسجيل بند آلات ومعدات بقيمة إجمالية دون وجود تحليل لهذه الأصول / أجهزة لتعبئة الأجوالة بمبلغ ٥٨٥,٩٨٥ ألف جنيه مصري - قطاع القاهرة.
- تم تسجيل بند آلات ومعدات بقيمة إجمالية دون وجود تحليل لهذه الأصول / آلات ومعدات محطة التشحيم بمبلغ ٢٤,٦٣٨ ألف جنيه مصري - قطاع الإسكندرية.
- تم تسجيل بند آلات ومعدات بقيمة إجمالية دون وجود تحليل لهذه الأصول / آلات ومعدات الصومعة الجديدة بمبلغ ١٥,٤٣٥ مليون جنيه مصري - قطاع الإسكندرية.
- بند أثاث ومعدات مكاتب صومعة إمبابية بمبلغ ٢٥٥ ألف جنيه مصري لم يتم قيد أي أصل بالسجل - قطاع القاهرة.
- بند أثاث ومعدات مكاتب شونة السواح بمبلغ ٦٦ ألف جنيه مصري لم يتم قيد أي أصل بالسجل سوي (كاميرات مراقبة) فقط رغم وجود العديد من الأصول المذكورة بالتحليلات المرفقة بالقوائم المالية - قطاع القاهرة.
- (٤) لم نواف من إدارة الشركة بموقف الأراضي التي توضح المواقع المسجلة باسم الشركة والمواقع المقام بشأنها دعاوي صحة و نفاذ والمواقع المقام بشأنها دعاوي إثبات الملكية والمواقع الجاري تسجيلها مما أدى لعدم تحققنا من ملكية الشركة لجميع الأراضي المقيدة بسجلات الأصول الثابتة.
- (٥) لم نواف من إدارة الشركة ببيان بالأصول المعطلة والغير مستغلة.
- (٦) تبين لنا تجاوز الاحتياطي القانوني البالغ رصيده في ٣٠ يونية ٢٠٢٢ مبلغ ٧٤,٧٨٨ مليون جنيه مصري رأس المال المصدر البالغ في نفس التاريخ مبلغ ١٠٠ مليون جنيه مصري الأمر الذي يستوجب العرض على الجمعية العامة العادية للشركة.



(٧) لم نوافق من إدارة الشركة بالموقف الضريبي مفصل بالمنازعات القائمة وما تم حله مما أدى لعدم تحققنا من كفاية مخصص ضرائب متنازع عليها والبالغ رصيده في ٣٠ يونيو ٢٠٢٢ مبلغ ٢٠ مليون جنيه مصري.

(٨) لم نوافق بأسس إعداد مخصص مطالبات ومنازعات بمبلغ ١١ مليون جنيه مصري في ٣٠ يونيو ٢٠٢٢ مما أدى لعدم إمكانية تحققنا من كفاية المخصص ولم نتمكن من القيام بإجراءات بديلة للتحقق من صحة تكوين ذلك المخصص لعدم موافقتنا بالموقف القانوني للشركة في ذلك التاريخ محدد به احتمالات الكسب والخسارة لكل من القضايا المرفوعة من أو على الشركة مقيمة بالمبالغ.

(٩) لم نوافق بأسس إعداد مخصص مطابقات مع الهيئة العامة للسلع التموينية بمبلغ ١٤٢ مليون جنيه مصري في ٣٠ يونيو ٢٠٢٢ مما أدى لعدم تحققنا من صحة ذلك الرصيد.

(١٠) لم نتمكن من مراجعة حساب ضريبة الدخل بمبلغ ٣٢,٥٦٤ مليون جنيه مصري والالتزامات الضريبية المؤجلة بمبلغ ٨٨ ألف جنيه مصري (دائن) عن السنة المالية المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠٢٢.

(١١) تبين لنا عدم الالتزام بما نص عليه قانون رقم (٢) لسنة ٢٠١٨ بإصدار قانون نظام التأمين الصحي الشامل بسداد قيمة المساهمة التكافلية بمبلغ ٥,٩٤١ مليون جنيه مصري عن الأعوام السابقة.

(١٢) تبين لنا توقف بعض الأرصدة الدائنة ونذكر منها ما يلي:

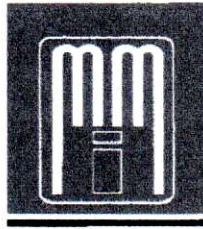
- مبلغ ١,٦٦٢ مليون جنيه مصري بحساب (١٠٪ خدمات اجتماعية - قطاع الإدارة العامة) مرحل منذ عدة سنوات يتمثل في المتيقي من أرصدة حساب توزيع الفائض.
- مبلغ ٨٣٩ ألف جنيه مصري بحساب (رسم تمييز أراضي صومعة دمياط - قطاع بورسعيد ودمياط) قيمة رصيد لم يتم سداه عن العام ٢٠١٦/٢٠١٧.

البيئة

- تبين لنا مخالفة الشركة للإجراءات والشروط اللازمة للحفاظ على البيئة وفقا للقانون رقم (٤) لسنة ١٩٩٤ والمعدل بالقانون رقم (٩) لسنة ٢٠٠٩ في شأن البيئة ، حيث تبين لنا ما يلي:

- * عدم تضمين نظام التكاليف المطبق بالشركة التكاليف البيئية محللة إلى رأسمالية وجارية.
- * عدم استخدام العمال لأجهزة الوقاية كالكمامات والسماعات وملابس العمل.
- * عدم وجود ستائر معدنية أسفل صوامع التحميل.
- * يتم تصريف مخلفات بعض مواقع الشركة من خلال بيارات غير صحية وليس على شبكة الصرف الصحي.

* عدم كفاءة نظم سحب وتجميع الأتربة ببعض مواقع الشركة



مدى تطبيق مبادئ حوكمة الشركات

- يتعين الإلتزام بقواعد ومعايير حوكمة الشركات الإصدار الثالث من مركز المديرين المصري بالهيئة العامة للرقابة المالية بتاريخ ٢٦ يوليو ٢٠١٦ فيما يتعلق بما يلي:
 - عدم الإلتزام بما نصت عليه الفقرة رقم ١/٢/٢ والتي تلزم أن يكون ضمن تشكيل مجلس الإدارة عضوين مستقلين على الأقل يتمتعون بمهارات فنية وتحليلية.
 - عدم الإلتزام بما نصت عليه الفقرة رقم ٨/١ والتي تشير إلى وجود منصب العضو المنتدب من أعضاء مجلس الإدارة يتم انتدابه من مجلس الإدارة ليقوم بالإدارة الفعلية ويعتلي هرم السلطة التنفيذية بالإضافة إلى وجود منصب الرئيس التنفيذي والذي يتم تعيينه من قبل مجلس الإدارة ليقوم بتنفيذ كافة الأعمال اليومية للشركة ويخضع للإشراف المباشر من العضو المنتدب للشركة.

تقرير عن المتطلبات القانونية والتنظيمية الأخرى

- تمسك الشركة حسابات مالية منتظمة تتضمن كل ما نص عليه القانون ونظام الشركة على وجوب إثباته فيها وقد وجدت القوائم المالية متفقة مع ما هو وارد بتلك الحسابات، وقد تم جرد المخزون بمعرفة إدارة الشركة طبقاً للأصول المرعية.
- البيانات المالية الواردة بتقرير مجلس الإدارة المعد وفقاً لمتطلبات القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ ولانحته التنفيذية متفقة مع ما هو وارد بدفاتر الشركة وذلك في الحدود التي تثبت بها مثل تلك البيانات بالدفاتر.

القاهرة في : ٤ أكتوبر ٢٠٢٢

مراقب الحسابات
محمد محمد إسماعيل

